

المكانة التنموية للقطاع الزراعي في الجزائر

The developmental position of the agricultural sector in Algeria

رزيق نور

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف
(الجزائر)

nourrezig2@gmail.com

عيوب سمير*

جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف
(الجزائر)

samir.jka@hotmail.com

الملخص:

يهدف البحث كمحاولة علمية متواضعة لتسليط الضوء على أهم المقومات التي يمتلكها القطاع الزراعي الجزائري مقارنة ببعض الدول الرائدة، ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني على اعتبار الزراعة أحد المحركات الفعالة، إلى جانب قطاعي الخدمات والصناعة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي بالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود المبذولة والامكانيات الطبيعية والبشرية التي تحوز عليها الجزائر إلا أن مساهمة هذا القطاع تبقى جد ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى إضافة إلى سوء التسيير والاستغلال للموارد الطبيعية والمادية وغياب حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى كالمنتجين والزراعيين.

Abstract :

The research aims as a modest scientific attempt to shed light on the most important components that the Algerian agricultural sector possesses compared to some leading countries. and the extent of its contribution to the development of the national economy, considering agriculture as one of the effective engines, along with the service and industry sectors in raising the levels of economic growth Based on the descriptive and analytical approach.

This study concluded that despite the efforts exerted and the natural and human capabilities that Algeria possesses, the contribution of this sector remains very small compared to other sectors, in addition to the mismanagement and exploitation of natural and material resources and the absence of a link between agricultural research centers and other technical resources such as producers and agriculturalists.

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2021/05/05

تاريخ القبول:

2021/11/02

الكلمات المفتاحية:

- ✓ زراعة:
- ✓ تنمية:
- ✓ قطاع زراعي:
- ✓ ناتج زراعي

Article info

Received

05/05/2021

Accepted

02/11/2021

Keywords:

- ✓ Agriculture
- ✓ Development
- ✓ Agricultural sctor
- ✓ Agricultural output

1. مقدمة:

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو الإنتاج الحيواني مكانة مميزة ودور بارز في اقتصاديات التنمية الاقتصادية، فالزراعة دور وتأثير واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد بالإضافة إلى ذلك يعد القطاع الزراعي قطاع متنوع في إنتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات الغذائية.

ليس هذا فقط بل يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير وتوفير العمل للقطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي.

وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي أولت اهتماما واضحا للزراعة خاصة في السنوات الأخيرة، حيث سعت من خلال برامجها الاقتصادية المتوارة إلى تنمية القطاع الزراعي، نظرا للموارد التي تحوز عليها في هذا الميدان، من أراضي زراعية خصبة، موارد مائية وكذا موارد بشرية مهمة تمكنها من تعزيز الانطلاقة الحقيقية في القطاع الزراعي، والذي يعتبر احد محركات إستراتيجية التنوع الاقتصادي، إضافة إلى كل من القطاع الصناعي وكذا الخدماتي، والتي تهدف كلها إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة، والتحول بالاقتصاد الوطني من صبغته الربيعية إلى الطبيعة الإنتاجية، القائمة على الرفع من مستويات الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات.

من خلال ما سبق يمكن إثارة التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في

الجزائر؟

فرضية الدراسة:

يساهم القطاع الزراعي بفعالية في النهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر جراء الاهتمام المتزايد به والتدابير المتبعة لقيامه وتطوره.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، على اعتبار الزراعة سبب انطلاق التنمية الصناعية والاجتماعية، من خلال توفر المواد الأولية الزراعية الضرورية لتشغيل المصانع، وكذا خلق وظائف جديدة لفائدة البطالين.

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي؛
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه القطاع في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ إظهار أهم الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر لإحداث نقلة نوعية في تنمية القطاع؛
- ✓ تسليط الضوء على القطاع الزراعي كإستراتيجية تنموية كفيلة بجعل هذا القطاع الاستراتيجي يلعب دوره الأساسي في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ✓ تشخيص العراقيل والتحديات للقطاع الزراعي في الجزائر؛
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في المجال الزراعي.

منهج الدراسة:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لدور القطاع الزراعي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

انطلاقاً من الأهداف المرجوة من الدراسة ولمعالجة الإشكالية الرئيسية سوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: القطاع الزراعي والتنمية الزراعية في الجزائر

1. الزراعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر

- مفهوم الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادية

- مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية للجزائر

2. التنمية الزراعية ومقوماتها في الجزائر

- مفهوم التنمية الزراعية ومساها في الجزائر

- مقومات ومؤهلالت التنمية الزراعية في الجزائر

ثانياً: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

ثالثاً: تجارب بعض الدول الرائدة في المجال الزراعي.

2. القطاع الزراعي والتنمية الزراعية في الجزائر

1.2 الزراعة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر:

للقطاع الزراعي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم ومن بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبتابع إستراتيجيات معينة، أهله إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

أ - مفهوم الزراعة ودورها في التنمية الاقتصادي

تلعب الأنشطة الزراعية دورا هاما في اقتصاديات الدول خاصة النامية منها من حيث فرص العمل والإنتاج، وبالتالي التنمية. حيث تعتبر الزراعة في العديد من البلدان قطاعا رئيسيا يمكن أن يساعد في نقلها إلى مستوى أفضل من المعيشة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تعزيز الاستفادة من الموارد الزراعية المتاحة وزيادة مستويات العمل وإنتاجية الأراضي الموجودة في القطاع الزراعي سيساهم إسهاما مهما في عملية التنمية في هذه البلدان.

مفهوم الزراعة:

تعرف الزراعة بأنها عملية إنتاج الغذاء، والعلف، والألياف، والوقود عن طريق تربية النباتات والحيوانات، ترتبط الزراعة بتطور الجنس البشري وتحوله من حياة التنقل، والاعتماد على الصيد وجمع النباتات البرية لتأمين غذائه إلى حياة الاستقرار، وهي حاليا المهنة الأكثر شيوعا؛ إذ تُوظَّف 42% من العمال في العالم.

فالزراعة هي: "علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية و البشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية و الحيوانية"

(سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، 2010، صفحة 81).

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية الزراعة بأنها: "كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم فيها بقصد

إنتاج المزروعات و الحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية" (سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، 2010، صفحة 44).

وإذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق فإننا نجد أنها مشتقة من كلمتين (*Agre*) وتعني الحقل أو التربة وكلمة (*culture*) تعني العناية، وعلى هذا يمكن القول أن الزراعة هي العناية بالأرض، أما بالمعنى الذي نقصده هنا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع ككفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه إلى المخازن أو الوسطاء، فالزراعة هي علم وفن ومهنة ومهارة لاستثمار الموارد الأرضية والبشرية وإنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش. ويرتبط الإنتاج الزراعي بقانون الغلة المتناقصة أي أن الإنتاجية تقل بزيادة كثافة الزراعة وإجهاد الأرض. على أنه في الجهات المتقدمة زراعيا يمكن إيقاف ذلك باستخدام الدورات الزراعية الملائمة والمخصبات (عماري، 2014، صفحة 49).

دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

تحتل الزراعة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العامل وخاصة الدول النامية، وذلك من خلال إسهام الموارد الاقتصادية الزراعية ومعيّاتها الإنتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية أو المنتجات الحيوانية في التأثير على المتغيرات الآتية:

- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع:** يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كالأسماك واللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها (ابراهيم شلاش، 2012، صفحة 280).

- **تقليل أو سد الفجوة الغذائية:** يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد؛ وتقليل هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة

- **توفير العمالة لقطاعات الاقتصاد الأخرى:** يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي، ويتم ذلك لسببين هما (ابراهيم شلاش، 2012، صفحة 280):

- ✓ إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا لانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود البطالة الموسمية والمقنعة؛
- ✓ أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الأخرى فهو يتبنى الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي.

- **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفاكهة والخضراوات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا

واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

• **توفير الموارد المالية:** إن نمو وتوسيع القطاع الزراعي يساهم في زيادة دخول المزارعين والعاملين في هذا القطاع وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الحكومة من الضرائب المفروضة على الأرض وعلى دخول المزارعين. وهكذا فإن تطور الزراعة من شأنه أن يوفر الموارد المالية للدولة لكي تستخدمها في المجالات التنموية المختلفة (القرشي، 2007، صفحة 168).

• **توفير المواد الأولية للقطاع الصناعي:** يلعب القطاع الزراعي الدور الأكبر في توفير المواد الخام للقطاع الصناعي، وخاصة للصناعات الغذائية والصناعات النسيجية وغيرها، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوسيعها وكذلك تعزيز الروابط بينها وبين الزراعة. كما أن توفر المواد الأولية يغني عن الحاجة إلى الاستيراد وتحمل التكاليف الباهظة من قبل الاقتصاد ككل والصناعة بشكل خاص، لهذا فإن القطاع الزراعي يساهم بشكل أساسي وفعال في تطوير وتنمية الصناعة من خلال توفير المواد الخام (القرشي، 2007، صفحة 169).

توفير النقد الأجنبي لاستيراد السلع الرأسمالية: إن القطاع الزراعي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية سواء في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير العملات الأجنبية من التصدير الذي يتركز عادة على عدد محدود من السلع الزراعية. وعليه فإن الفائض الزراعي المصدر إلى الخارج يولد النقد الأجنبي وبالتالي يساهم القطاع الزراعي في تلبية احتياجات التنمية في استيراد السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج إلى جانب السلع الاستهلاكية، وعليه فإن الطريقة الأفضل لتكوين رأس المال هي من خلال زيادة العوائد من الصادرات الزراعية (القرشي، 2007، صفحة 167).

ب - مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية للجزائر

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك من حجم مساهمته في الدخل الوطني، وهو من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين تطوره، ويمكن بيان ذلك من خلال:

أولا : المؤشرات الاقتصادية والتقنية

تعددت المؤشرات الاقتصادية والتقنية المرتبطة بالزراعة في الجزائر، ومنها :

الأهمية النسبية للناتج الزراعي المحلي الإجمالي:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وتنبع هذه الأهمية في كونه من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس التباين في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الجزائر لعدم التوازن القطاعي إذ ينخفض تارة ويرتفع تارة أخرى، بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ويمكن بيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2018)

2018	2017	2016	2015	2010	
22.178	20.557	19.546	19.255	13.644	الناتج الزراعي (المليون دولار)
12.4	12.3	12.2	11.6	8.5	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: (صندوق - النقد - العربي، 2019، صفحة 306).

من الجدول أعلاه، نلاحظ إن الناتج الإجمالي الزراعي في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، فبعدما كان 13.644 مليون دولار سنة 2010، أصبح يبلغ 22.178 مليون دولار سنة 2018، كما نلاحظ مدى أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في

الجزائر، حيث ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 8.5% سنة 2010، إلى ما يفوق نسبة 12% سنة 2018، وتبقى هذه المعدلات ضعيفة مقارنة بحجم الإمكانيات المتاحة لقطاع الزراعة في الجزائر.

نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي :

إن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي مرتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع قيمة إجمالي الناتج المحلي الزراعي وكذا تغيرات إجمالي السكان، ويمكن ملاحظة تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): نصيب الفرد من الناتج الزراعي (2010-2018)

2018	2017	2016	2015	2010	
521	493	479	482	379	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(الدولار)

المصدر: (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 306).

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الزراعي من سنة إلى أخرى، حيث سجل سنة 2010 حوالي 379 دولار أمريكي، في حين بلغ سنة 2018 حوالي 521 دولار أمريكي، ويعود ذلك لارتفاع الناتج الإجمالي الزراعي في السنوات الأخيرة.

نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية:

هي مقياس للإنتاجية الزراعية، والجدول التالي يبين لنا ذلك:

الجدول رقم(03): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية في الجزائر (2010-2017)

2017	2016	2015	2014	2010	
7.387	7.028	6.534	6.468	4.112	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي(الدولار)
0.53	0.52	0.46	0.35	0.28	الكفاءة الاقتصادية(%)

المصدر: (صندوق-النقد-العربي، 2019، صفحة 309).

من الجدول أعلاه نلاحظ مدى تطور نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة التي حققها هذا القطاع جراء الزيادة في الناتج الزراعي، كما أن زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع دليل على مواكبته للتطورات التكنولوجية والأساليب الإنتاجية عما كانت عليه.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

يتمثل البعد الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي في خلق مناصب شغل، وبالتالي يساهم في الحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والتي تؤدي إلى تشكل قاعدة للتنمية الريفية والنهوض بالمناطق الريفية ورفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص البطالة والفقر والجوع والآفات الاجتماعية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني ككل. ويمكن أن نبين تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): القوى العاملة الكلية والزراعية لبعض الدول المغربية (2014-2016)

القوى العاملة الزراعية			العمالة الكلية			
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
1481.8	1593.6	1463.5	3423.73	3393.48	3403.11	تونس
2545	4959.8	2550.6	12117	11931	11454	الجزائر
4032.94	4000.68	4119	10613	10697	10646	المغرب

المصدر: (المنظمة-العربية- للتنمية- الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، 2017)

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن مساهمة القوى العاملة الزراعية في العمالة الكلية في كل من تونس والمغرب يمثل 38% و 44% على التوالي وهي نسبة معتبرة مقارنة بالجزائر التي تمتاز بنسبة متواضعة أمام نتائج هذه الدول بنسبة 28% .

ثالثا: مؤشرات تجارية (مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية)

مساهمة الزراعة في ترقية الصادرات

ينعكس حجم الصادرات على مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني، كما تعكس مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات على مدى وصول الدولة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلى مدى تخصص كل بلد والذي يوجه فائضه نحو التصدير، والجدول التالي يبين لنا تطور الصادرات الزراعية والغذائية للفترة (2010-2017)

الجدول رقم(05): الصادرات الزراعية للفترة (2010-2017)

2017	2016	2015	2014	2010	
538	508	407	403	134	الصادرات الزراعية

المصدر: (صندوق- النقد- العربي، 2019، صفحة 313).

يعبر الجدول رقم (05) عن التطور الملحوظ الذي شهده قطاع الصادرات في المنتجات الفلاحية حيث ارتفع بمقدار 400% سنة 2017 مقارنة بـ سنة 2010 ما يعكس مدي انتعاش قطاع الفلاحة ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي. مساهمة الزراعة في تخفيف الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي:

الجدول رقم(06): الواردات الزراعية للفترة (2010-2017)

2017	2016	2015	2014	2010	
12.032	11.910	11.210	11.798	6.223	الواردات الزراعية

المصدر: (صندوق- النقد- العربي، 2019، صفحة 313).

رغم الإصلاحات العديدة التي شهدتها القطاع الزراعي في الجزائر، نظرا لأهمية هذا القطاع، إلا أنه لا يستطيع تلبية احتياجات الأسواق المحلية، وبالرغم من تحقيق الإنتاج الزراعي زيادات خلال الفترة من 2010 إلى 2017، إلا أنها لم تصل بعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها التي تكلف الخزينة العمومية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وزيادة الطلب المحلي عليها.

2.2 التنمية الزراعية ومقوماتها في الجزائر

تحتل التنمية الزراعية مركزا مهما في كافة القطاعات، وتتعاظم أهميتها أكثر في الاقتصاديات الوطنية. ونظرا لما تحتاجه التنمية الزراعية من مقومات واستراتيجيات أصبح من الواجب وضع سياسة زراعية فعالة تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتحديثات زراعية مستدامة تهتم بالبشر والبيئة وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى للحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة، وهذا ما بإمكانه مواجهة تحديات المستقبل.

أ - مفهوم التنمية الزراعية ومسارها في الجزائر

مفهوم التنمية الزراعية:

اعتبرت التنمية الزراعية العجلة التي تحرك القطاع الزراعي حتى يقوم بدوره المنوط له في مجال التنمية الاقتصادية، هذا رغم تعلق مفهوم التنمية الاقتصادية في بداية انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا على النشاط الإنتاجي الصناعي، إلى أن بدأت تحدث الأزمات الاقتصادية بسبب تزعم النشاط الصناعي، فاتجهت الآراء نحو مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية يتعلق بالتنمية الزراعية التي تبلورت في عدة تعاريف منها:

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وخصب جرعته من التقدم التكنولوجي (عمراني، 2015، صفحة 66).

"التنمية الزراعية تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها تطوير القوى المنتجة لإحداث زيادة في الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية:

التمييز الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية في الريف.

التمييز الثاني: زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الريف.

فرغم بقاء الموارد الزراعية فيما هي عليه يمكن حدوث زيادة في الإنتاج بإعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية وترشيدها بشكل يساعد على زيادة الإنتاج وتقليل كلفته (مطر الدهاوي، 1970، صفحة 31).

كما يقصد بالتنمية الزراعية، إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية مما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة فمثل هذه التنمية تصون الأرض الزراعية تجاه المصادر الوراثية كأصول النبات والحيوان وتحافظ على البنية الطبيعية، كما تتميز التنمية بأنها ملائمة فنيا وصالحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا (حمدي ابو علي، 2004، صفحة 310).

المسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر:

عرفت التنمية الزراعية في الجزائر مرحلتين هامتين، مرحلة أولى تميزت بتطبيق النظام الاشتراكي اعتمد فيها على نظام الخطط التنموية التي أعطيت فيها الأهمية للقطاع الصناعي وإهمال القطاع الزراعي، خاصة في مجال المخصصات المالية الموجهة لتنمية القطاع، ومرحلة ثانية بداية من التسعينات وتتميز التنمية الاقتصادية فيها بعدة مشاكل وأزمات أدت إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، نتج عنه تطبيق إصلاحات اقتصادية وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكثيف الهيكلي المفروض من قبلهما، ثم تبعه تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي وفر الظروف المناسبة لتنمية هذا القطاع.

❖ التنمية الزراعية قبل 88 (في ظل النظام الاشتراكي)

عرف القطاع الزراعي في ظل هذا النظام عدة تحولات بهدف تحسين وضعية القطاع وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ونصيب الفرد من هذا الناتج، ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام، والوصول إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان أهمها:

- **التسيير الذاتي** الذي جاء بعد الاستقلال مباشرة وكان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إسناد تسيير المزارع المسترجعة من الاستعمار إلى الفلاحين بغرض إعادة الاعتبار للفلاح من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاع، خاصة وأن أغلبية السكان في هذه الفترة هم في الريف والذين يعانون من صعوبة العيش والجهل وتفشي الأمية، وكذا العمل على إشراكهم في بناء الاقتصاد الوطني، إلا أنها لم تأت بالناتج المرجوة نظرا لمركزية التسيير والبيروقراطية، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في تسيير القطاع خاصة مع تطبيق نظام المخططات التنموية وإعادة تأميم الأراضي الفلاحية؛

- جاء تطبيق نظام **الثورة الزراعية** في سنة 1972 بهدف إحداث تغيير جذري في الأرياف من أجل القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، التي كان يتسم بها الريف الجزائري، عن طريق تأميم الأراضي وإلغاء الملكيات الكبيرة لها وإعادة توزيعها، ومساعدة الفلاحين وخلق الظروف المناسبة التي تعمل على تحسين وترقية سكان الأرياف، مع ضمان استقرارهم وتحسين مستوى معيشتهم.

- في سنة 1981 عرف القطاع إعادة تنظيم بسبب انتهاج الدولة سياسة الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني، نتج عنه حل 6000 تعاونية من تعاونيات الثورة الزراعية وإعادة إدماجها ضمن 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، وبذلك تم إنشاء 3264 مزرعة فلاحية اشتراكية و150 مزرعة نموذجية (زيري، 1996، صفحة 26)، كما صدر في 1983 القانون 18/83 المتضمن حق حيازة الملكية العقارية بواسطة الاستصلاح، وكان يهدف هذا الإصلاح إلى زيادة المساحة الزراعية وتحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي والموارد الزراعية من أجل زيادة الإنتاج وتقليص حجم الواردات، إلا أن هذا الإصلاح لم ينجح بسبب العجز المالي الكبير الذي عرفه القطاع، وكذا الضائقة المالية التي عرفت البلاد في سنة 1986، نتيجة انخفاض وارداتها من المحروقات، مما دفع الدولة إلى التفكير في إصلاحات جديدة تمكنها من التخلص من مشاكل تمويل القطاع، ومن الخسائر التي كانت تتحملها خزانة الدولة.

❖ التنمية الزراعية بعد 88 (التحول إلى اقتصاد السوق)

نتيجة فشل التسيير المركزي الذي لم يشجع العمال في القطاع الزراعي على الإنتاج، وارتفاع المديونية وخدمة الدين لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي كلف بتمويل الفلاحة، دفع السلطات الحكومية إلى اتخاذ إجراءات جديدة في تنظيم الإنتاج، للتخفيف من عجز الميزانية العمومية للدولة تجاه القطاع، وجعله أكثر فاعلية من خلال التوجه نحو خصوصية شاملة وحرية في الإنتاج والتسويق، وذلك بتطبيق القانون 19/87 المؤرخ في 1987/11/08، المتعلق بإعادة تنظيم الأملاك العمومية، بهدف التوسع الرأسي للإنتاج من خلال تكثيف العملية الإنتاجية، مع حرية اتخاذ قرارات الإنتاج والتسويق والمبادرة، خاصة مع تطبيق الاتفاق الائتماني مع صندوق النقد الدولي سنة 1989، لإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو النمو القائم على آليات اقتصاد السوق، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من الإنفاق العمومي، وتشجيع الإنفاق الخاص والأجنبي، كما أن صدور قانون 90/25 المؤرخ في 1990/11/18، المتعلق بالتوجه العقاري الذي عمل على استرجاع الأراضي المؤممة بأمر رقم 73/17 المؤرخ في 1998/11/18 إلى أصحابها الذي بلغ عددهم 28336 مالك، والمرسوم التنفيذي رقم 289/92 المؤرخ في 1992/01/06، الذي حدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، والبرنامج الاستعجالي الذي صادقت عليه الحكومة بتاريخ 1998/01/23، المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى لهذه المشاريع من جلب المياه، وتوصيل الكهرباء، وشق الطرق، وإنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح، جعل هذه البرامج تعمل على زيادة التوسع الأفقي للأراضي الزراعية، وتوفير مناصب

الشغل لخريجي المعاهد الفلاحية والقوى العاملة الشابة في الأرياف، وتشجيع برامج الاستثمار في المجال الفلاحي، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى استصلاح الأراضي في المناطق الريفية، وبالتالي استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية والتجهيزات المتوفرة.

في بداية الألفية الثالثة عرف القطاع الزراعي مرحلة جديدة من التنمية الزراعية تزامنت مع تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي، تمثلت في تطبيق إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أعطى دفعة جديدة للتنمية الزراعية من خلال برامج تحفيز وتدعيم المستثمرين والفلاحين، بهدف إحداث نمو فعال في القطاع الزراعي يعتمد على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنمية استدامتها، للاستعمال الأحسن للقدرات المتاحة (تربة، المياه، الوسائل اللامادية والبشرية) وتنميتها، تحسين مستوى معيشة السكان خاصة سكان الأرياف، والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي، توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة، وخلق مناصب شغل للتقليل من حدة البطالة والهجرة الريفية. ولتنفيذ أهداف هذا المخطط تم إنشاء الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية (FNRDA) الذي عمل على تسهيل وتسريع عملية التمويل، ووضع الشروط اللازمة للحصول على الدعم في أقل فترة، مما أدى إلى اهتمام المستثمرين والفلاحين والحرفيين وحتى أصحاب المؤهلات العلمية في المجال الفلاحي على طلب المساعدة والاستثمار في هذا المجال الفلاحي، جعل القطاع يحقق نتائج مرضية في استصلاح الأراضي وزيادة إجمالي المساحة المسقية، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني وحجم العمالة في المجال الزراعي والتقليل من الاستيراد خاصة الخضار والفواكه.

ب - مقومات ومؤهلالت التنمية الزراعية في الجزائر

تحتل الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي، حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، كما أنها قريبة من السوق الأوروبية التي تطل عليها من خلال شريط ساحلي طوله 1200 كلم، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد أرضية، مائية، بشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، مما يجعلها تعتمد على القطاع الزراعي كبديل للمحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، وفيما يلي نوضح مجموعة هذه الموارد

❖ **المناخ:** تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من الأقاليم الجغرافية تسودها مجموعة من الأقاليم المناخية تتوزع كما يلي:

✓ **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** ويغطي الناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس ألتلي، ومن تنس إلى القالة وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، ويتراوح معدل الأمطار ما بين 700-2000 ملم في السنة.

✓ **مناخ الاستبس:** ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسط والصحراوي، ويتراوح معدل تساقط الأمطار فيه ما بين 300-500 ملم في السنة.

✓ **المناخ الصحراوي:** ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال البلاد وجنوبها، أمطاره قليلة.

❖ **الأراضي الزراعية:** وتشكل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 2.381.741 كلم²، والجزائر بذلك تملك أراضي صالحة للزراعة يمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية؛

الجدول رقم(07): توزيع الأراضي الزراعية (2014-2017)

2017/2016	2016/2015	2015/2014	
8536468	8449425	8487854	المساحة الزراعية الصالحة
32798673	32910650	32968513	اراضي رعوية ومروج
2436614	2036089	1938887	اراضي غير منتجة تابعة للمزارع
43771755	43396164	43395254	مجموع الأراضي المستعملة للزراعة

المصدر: (لديوان-الوطني- للإحصاء، 2017، صفحة 33).

❖ **الموارد المائية:** أما من ناحية الموارد المائية، فلا يوجد إحصائيات دقيقة حول الموارد السطحية منها الجزائر، خاصة وان حجمها يتوقف على مقدار تساقط الأمطار على مختلف المناطق، ويقدر بعض الخبراء حجمها بأكثر من 13.67 مليار متر مكعب، تتوزع كما هو موضح في الجدول التالي:

وتقدر الموارد المائية الكلية من المياه الجوفية الممكن استغلالها بأكثر من 6 ملايين متر مكعب في السنة موزعة كالآتي (l'algerie, 2012):

✓ 1.8 مليار متر مكعب في شمال البلاد؛

✓ ما بين 2.15 مليار متر مكعب وحتى 4.9 مليار متر مكعب في جنوب البلاد.

الجدول رقم(08): الموارد المائية السطحية في الجزائر (إحصائيات سنة 2016)

الأحواض	الحجم(مليار متر مكعب)	المساحة(ألف كيلومتر مربع)	نسبة التساقط(مم)
الساحلية	11	130	1500-400
الهضاب العليا	0.7	100	400-300
الصحراوية	0.6	100	400-100

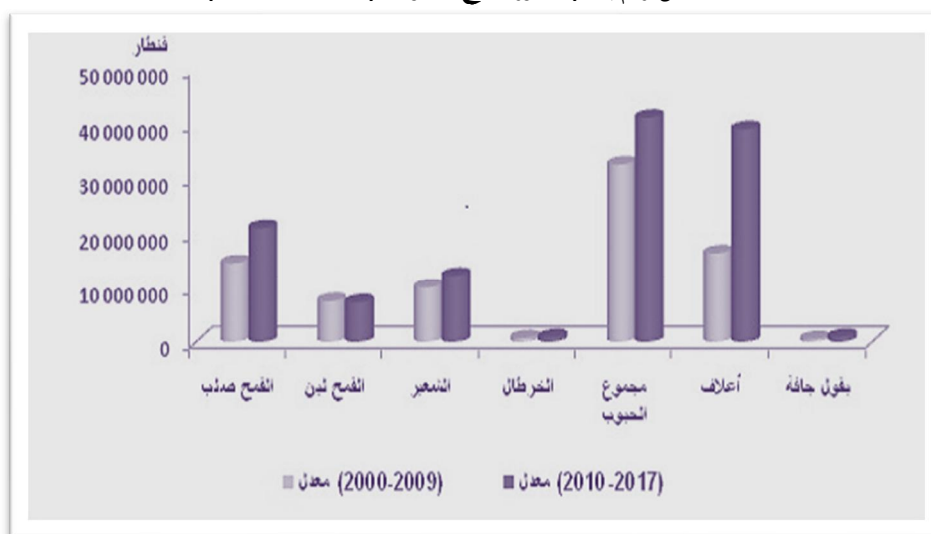
المصدر: (وزارة-الموارد- المائية- الجزائرية، 2016)

❖ **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية، وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتوفرة. وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في إنتاجها الفلاحي (غردى، 2011، صفحة 17). على العنصر البشري نظرا لان معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلّة المعدات اللازمة أو تعذر مكنة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل فعال في سياسة التشغيل بالجزائر.

❖ الموارد النباتية والحيوانية

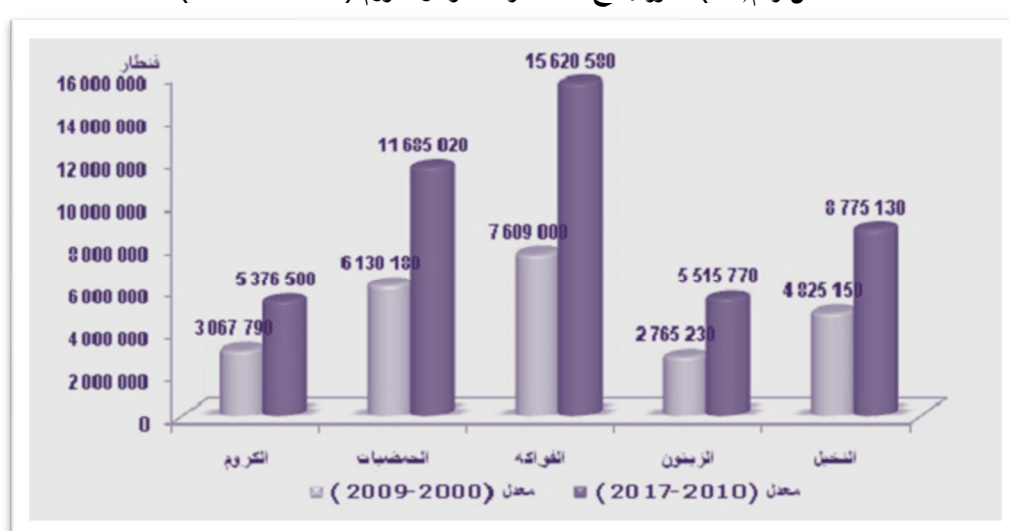
✓ **الموارد النباتية:** يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم، والشكل (01) و(02) يبينان توزيع المنتجات الزراعية النباتية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017

الشكل رقم (01): تطور إنتاج الحبوب (2010-2017)



المصدر: (وزارة - الفلاحة - والتنمية - الريفية - والصيد - البحري، 2018).

الشكل رقم (02): تطور إنتاج الأشجار المثمرة والكروم (2010-2017)



المصدر: (وزارة - الفلاحة - والتنمية - الريفية - والصيد - البحري، 2018).

✓ **الموارد الحيوانية:** تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار، وتقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال. والشكل (03) يبين توزيع الإنتاج الزراعي الحيواني خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2017.

الشكل رقم(03): تطور الإنتاج الحيواني (2010-2017)



المصدر: (وزارة - الفلاحة - والتنمية - الريفية - والصيد - البحري، 2018).

❖ مستلزمات الإنتاج الزراعي:

تستلزم عملية الإنتاج الزراعي توفر العتاد اللازم والأسمدة اللازمة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:
الجدول رقم(04): تطور مستلزمات الإنتاج الزراعي (2013-2015)

البيان	2013	2014	2015
عدد الجرارات	103635	105789	108551
عدد الحاصدات	9619	9713	9785
انتاج الاسمدة الازوتية	900.00	900.00	900.00
انتاج الاسمدة الفوسفاتية	800.00	800.00	800.00

المصدر: (المنظمة - العربية - للتنمية - الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، 2014، الصفحات 121-123).

إن ترسانة العتاد الفلاحي لا يستهان بها من حيث عدد الجرارات والحاصدات إلا أنها تبقى غير كافية أمام شساعة الأراضي الفلاحية وتنوع الموارد الطبيعية التي تمتاز بها الجزائر وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الفلاحية.

3. مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج و تذبذبه، اختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية و البشرية و التكنولوجية، وفيما يلي قليل من التفصيل لأهمها (جبار، 2018، الصفحات 63-65):

1.3 مشاكل و معوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:

تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و استدامة عطائها، و تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي.

2.3 مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية:

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا و كيفيا، و تفتت تبعر المملكيات والحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، و هذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية حيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج.

3.3 مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد المائية:

الموارد المائية في الجزائر محدودة و موزعة بطريقة غير عادلة، و قد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير.

4.3 مشاكل و معوقات تكنولوجيا:

تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مازال الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير فهي تعتمد على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات و المعدات، و هذا يعود على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية و المعدات الحديثة الضرورية لمكنة القطاع.

5.3 مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي:

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى كالمنتجين و الزراعيين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة و تحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدتها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، و قد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد بإقدامها على تأسيس معاهد لدراسة البحث في الاقتصاد الزراعي، ووضع بنك للمعلومات وبرامج للتدريب و الإرشاد الزراعي وتنفيذها وكذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغييرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء.

6.3 مشاكل و معوقات تنظيمية ومادية:

أ- **مشاكل التسويق:** من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر قضية تسويق المنتجات الزراعية، فنجد صعوبة التجميع من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان، بالإضافة إلى تراجع الاهتمام ببعض المحاصيل الزراعية، زد على ذلك الإصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاتها الذي أسفر عنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية و غيرها من الظواهر غير المشجعة على التنافسية والتنمية المستدامة.

ب- **مشاكل تتعلق بالصادرات:** نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لا يذكر، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة.

7.3 مشاكل الموارد البشرية:

اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بان أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد.

4. تجارب بعض الدول الرائدة في المجال الزراعي

بالرجوع إلى بعض التجارب الدولية في المجال الزراعي نذكر فيما يلي تجارب كل من اليابان وبريطانيا في القطاع الزراعي:

1.4 التجربة الصينية:

الزراعة هي القطاع الاقتصادي الهام للصين وتوظف أكثر من 300 مليون مزارع، وتحتل الصين المرتبة الأولى في الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم وتنتج أساسا الأرز، القمح، البطاطا، الذرة البيضاء، الفول السوداني، الشاي، الدخان، الشعير، القطن والبذور الزيتية. و تمتلك الصين 1.22 مليون كم² من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمثل 57% من المساحة الكلية للصين في عام 2010.

حققت الزراعة والتنمية الريفية في الصين إنجازات تاريخية على مدار العقود الأربعة الماضية من الإصلاح والانفتاح، حيث تم تحسين الأمن الغذائي بشكل فعال وتقلصت نسبة الفقراء في الريف إلى حد كبير إضافة إلى تحسين التحديث الزراعي بشكل كبير وفقا لتقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، ففي حين أن نقص الأغذية وسوء التغذية آخذان في الارتفاع في جميع مناطق العالم تقريبا فقد زودت تجربة الصين في الزراعة والتنمية الريفية العالم ببرنامج إنمائي جديد.

كما صاغت الصين خطة لإحياء الريف (2018-2022) تشتمل على العديد من الأولويات، منها على سبيل المثال (china, 2018):

دعم عملية التنمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية في الصين وذلك من خلال:

- التخطيط الصناعي الرشيد للبنية التحتية الزراعية والخدمات العامة والموارد والطاقة؛
- الحفاظ على البيئة من أجل تشكيل نمط تنمية متوازن بين المناطق الريفية والمدن الحديثة؛
- تحسين كفاءة التخفيف من حدة الفقر من خلال تطوير نظام الغذاء والتعاونيات والتمويل الشامل؛
- إنشاء آلية لتطوير الصناعة الزراعية الشاملة التي ستفيد الأشخاص ذوي الدخل المنخفض؛
- تجربة الأفكار والمؤسسات والتعاونيات الخاصة، وكذلك مشاركة القوى الاجتماعية الرئيسية في التخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية الصناعية لتحسين شمولية واستدامة التنمية الزراعية.

تعزيز التنمية الزراعية الخضراء في الصين وذلك من خلال:

- إدخال واستيعاب الممارسات الدولية الناجحة في إقامة حضارة إيكولوجية وتنمية زراعية خضراء وصديقة للبيئة من حيث التكلفة، الحد من المدخلات، الإنتاج النظيف، إعادة تدوير النفايات وإيكولوجيا النظام الغذائي؛
- الحفاظ على التراث الثقافي الزراعي من أجل تعزيز التكامل بين حماية الحضارة الزراعية التقليدية والزراعة الحديثة.
- دعم الأنواع الجديدة من الكيانات التجارية الزراعية وذلك من خلال:
- دعم النساء والشباب المزارعين بشكل خاص على المشاركة في الإنتاج الزراعي والتنمية وتنمية قدراتهم والاعتماد في ذلك على المنصة التي توفرها وكالات الأمم المتحدة الثلاث لتنمية العاملين الزراعيين المهنيين بنوع جديد من المعرفة المهنية؛
- التعاون فيما بين بلدان جنوب آسيا والاستخدام الفعال للصندوق الائتماني للصين والفاو ومركز الامتياز التابع لبرنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى الإنشاء المقترح للصين والفاو للمركز الدولي للتميز في مجال الابتكار الزراعي والتنمية الريفية.

الدروس المستفادة من التجربة الصينية:

✓ التركيز على إنتاج أنواع أساسية وملائمة لطبيعة المناطق؛

✓ التخطيط الناجح لتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية؛

✓ التحديث المستمر للبرامج الإنمائية؛

✓ تطوير الصناعات الزراعية؛

✓ تطوير البنية التحتية الزراعية مع الحفاظ على البيئة؛

✓ التعاون الدولي وإدخال الممارسات الدولية الناجحة.

2.4 التجربة البريطانية:

تستخدم الزراعة في بريطانيا 69% من مساحة البلاد و تبلغ حوالي 183 000 كيلومتر مربع، بما في ذلك أراضي الرعي الخام، منها حوالي 64 000 كيلومتر مربع قابلة للزراعة. خلال موسم النمو، يخصص حوالي نصف المساحة الصالحة للزراعة لمحاصيل الحبوب أكثر من 65% من القمح ويوجد نحو 31 مليون رأس من الأغنام، 10 ملايين رأس من الماشية، 9.6 مليون من الدواجن، 4.5 مليون من الخنازير، كما يغطي الإنتاج الزراعي والفلاحي حوالي 60% من الاستهلاك في بريطانيا.

أطلقت المملكة المتحدة مبادرة "ليدر" التي تعتبر واحدة من أنجح برامج التجديد في بريطانيا و أوروبا، و تمثل مخططاً رائداً للتنمية الريفية من القاعدة إلى القمة، كما تم إدماجها الآن في سياسة التنمية الريفية الرئيسية وهي الآن نهج لتقديم برامج التنمية الريفية في جميع أنحاء أوروبا و ضمان استدامتها.

تم إطلاق مبادرة "ليدر" المعروفة باسم "ليدر1" في عام 1991 واستهدفت المناطق التي يقل إجمالي الناتج المحلي فيها عن متوسط الاتحاد الأوروبي في المناطق الريفية لتحسين إمكانات التنمية من خلال الاعتماد على المبادرة والمهارات المحلية ، وتشجيع اكتساب المعرفة الفنية حول التنمية المتكاملة المحلية ونشر هذه المعرفة في المناطق الريفية الأخرى. كان البرنامج صغير وقصير المدة نسبياً لكنه اعتبر نجاحاً كافياً ليؤدي إلى برنامج "ليدر2" الأكبر من عام 1994 الذي ركز على تنشيط فرص التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المناطق الريفية التي يصل عدد سكانها إلى 100000 نسمة، وقد حددت مخصصات مالية لأنشطة البرنامج المتمثلة في التدريب، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الحرفية، السياحة الريفية، البيئة، الظروف المعيشية، الخدمات الأساسية، إضافة القيمة إلى منتجات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

خلال الفترة الممتدة من (2000-2006) أطلق برنامج "LEADER+ PLUS" في جميع المناطق الريفية، وتعتبر تجربة في توسيع وتعميق المبادر.

وانطلاقاً من سنة 2007 تم تعميم برنامج "ليدر" حيث تحول من كونه مبادرة رائدة قائمة بذاتها إلى برنامج رئيسي يتم تمويله من قبل الصندوق الزراعي الأوروبي الجديد للتنمية الريفية.

أصبح برنامج "ليدر" الآن هو المحور الرابع من أركان السياسة الزراعية المشتركة (CAP) يعتمد البرنامج الآن على المبادئ التالية و يعززها:

- الإدارة اللامركزية والتمويل؛
- خدمة منطقة ريفية محددة؛
- نشر النهج من القاعدة إلى القمة؛

- شركات صنع القرار بين القطاعين العام والخاص (مجموعات العمل المحلية)؛
- دعم الابتكار؛
- العمل عبر القطاعات بطريقة متكاملة؛
- تشجيع التواصل؛
- التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

كما تم في إنجلترا اعتماد برنامج التنمية الريفية (RDP) في 13 فبراير 2015 والذي تم تعديله مؤخرا في 18 يوليو 2019. يحدد هذا البرنامج أولويات إنجلترا لاستخدام 4056 مليون يورو من الأموال العامة المتوفرة في الفترة من 2014-2020 (2471 مليون يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي). يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في إدارة الموارد الطبيعية والاعتماد على نطاق واسع للممارسات الزراعية الصديقة للمناخ وذلك لحماية 2.5 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تستهدف التنوع البيولوجي والمشروعات المائية.

إضافة إلى ذلك يدعم هذا البرنامج تعزيز إنتاجية الزراعة والغابات مما سيؤدي إلى نمو اقتصادي والمزيد من فرص العمل، كما سيقوم البرنامج بتشجيع الشركات الاقتصادية المحلية الحقيقية ونهج "ليدر"، وسيتم إنشاء أكثر من 120.000 مكان تدريب لتشجيع الابتكار والتعاون وممارسات زراعية أكثر استدامة وشركات ريفية أقوى لدعم التنمية الريفية التي تعتبر الركن الثاني للسياسة الزراعية المشتركة.

الدروس المستفادة من التجربة البريطانية:

- ✓ تقديم برامج للتنمية الريفية والزراعية وضمان استدامتها وتعميمها؛
- ✓ التشجيع على الابتكار واكتساب المعرفة الفنية ونشر هذه المعرفة في المناطق الريفية الأخرى، وتوفير برامج تدريب حول التنمية المتكاملة المحلية؛
- ✓ دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الحرفية، السياحة الريفية والبيئة؛
- ✓ التمويل و الإدارة اللامركزية للقطاع الزراعي والريفي؛
- ✓ تعزيز إنتاجية الغابات والمشاريع المائية؛
- ✓ التوجه نحو الزراعة العضوية لزيادة الأرباح.

5. خاتمة:

القطاع الزراعي الجزائري عبارة عن قطاع ذو إمكانيات جبارة من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء لكنها غير مستغلة بطريقة صحيحة، وهذا راجع إلى عديد العوامل من أهمها سوء التسيير والاستغلال للموارد الطبيعية والمادية فالقطاع الزراعي يعد قطاع من شأنه النهوض بالاقتصاد الوطني والحلول محل قطاع المحروقات.

بعد التحليل للقطاع الفلاحي في الجزائر خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- تحوي الجزائر على مقومات و ثراء كبير في قطاع الزراعة من تنوع المناخ، أراضي زراعية، موارد مائية، موارد بشرية ، موارد نباتية وحيوانية.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الزراعي وزيادة كفاءة القطاع الزراعي الاقتصادية دليل لمواكبة للتطورات التكنولوجية إلا أنها متواضعة.
- تعتبر العمالة الزراعية في الجزائر متواضعة مقارنة بتونس والمغرب.
- لم يستطع القطاع الزراعي في الجزائر تلبية احتياجات الأسواق المحلية لسوء التسيير والاستغلال للموارد الطبيعية والمادية. إضافة لتناقص الرقعة الزراعية كما و كيفا، و تفتت تبثر الملكيات والحيازات إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، ومحدودية والتوزيع الغير العادل للموارد المائية.
- الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير. وغياب حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمنتجين.
- صعوبة تجميع المنتجات من المزارع الريفية المتناثرة، وتراجع الاهتمام ببعض المحاصيل الزراعية، زد على ذلك حرية تسويق المزارع لمنتجاته الذي أسفر عنه العديد من الظواهر غير المشجعة على التنافسية والتنمية المستدامة. كما أن نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية لا يكاد يذكر.

الاقتراحات:

- منح تحفيزات وتسهيلات من شأنها توجيه العمالة العاطلة نحو النهوض بقطاع الزراعة.
- إشراك المتكويين والإطارات الباحثة في العملية الإنتاجية للقطاع.
- تحديث التشريعات لاستغلال أمثل للثروات والإمكانيات الزراعية والموارد المائية، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التصحر والانجراف والتلوث وسوء التسيير.
- تمكين الفلاحين من الوسائل المتطورة التي من شأنها زيادة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للطاقت العاطلة.
- تعديل الإجراءات اللازمة التي من شأنها تسويق فعال للمنتجات الزراعية. ووضع الآليات المناسبة التي تسمح بتسويق تلك المنتجات خارج الوطن لرفع نصيب القطاع من الصادرات وعدم تلف الفائض منها في المخازن.

6. قائمة المراجع:

1. china, m. o. (2018). *Joint Statement by MARA, FAO, IFAD and WFP on Implementation of China's Rural Revitalization Strategy in Support of Achieving the 2030 Agenda for Sustainable Development*. changsha-china.
2. l'algerie, M. d. (2012). *rapport de Ministère des Ressources en eau*. l'Algerie.
3. المنظمة-العربية- للتنمية- الزراعية. (2014). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية*.
4. المنظمة-العربية- للتنمية- الزراعية. (2017). *الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية*.
5. جواد سعد العارف. (2010). *الاقتصاد الزراعي (الإصدار 1)*. عمان، الاردن: دار الراءة للنشر والتوزيع.
6. جواد سعد العارف. (2010). *التخطيط والتنمية الزراعية (الإصدار 1)*. عمان، الاردن: دار الراءة للنشر والتوزيع.
7. رابح زيري. (1996). *الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وآثارها على تطوره (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
8. زهير عماري. (2014). *تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009 (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
9. سفيان عمري. (2015). *ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة ولاية قلمة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قلمة: جامعة 8 ماي 1945.
10. صندوق-النقد-العربي. (2019). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*.
11. عبد الوهاب مطر الدهاوي. (1970). *اقتصاديات الاصلاح الزراعي (الإصدار 1)*. بغداد، العراق: مطبعة العاني.
12. عنبر ابراهيم شلاش. (2012). *التسويق الزراعي (الإصدار 1)*. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
13. لديدوان-الوطني- للإحصاء. (2017). *الجزائر بالأرقام نتائج 2015-2017*. الجزائر.
14. محمد غردى. (2011). *القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
15. مدحت القرشي. (2007). *التنمية الاقتصادية- نظريات وسياسات وموضوعات (الإصدار 1)*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. منصور حمدي ابو علي. (2004). *الجغرافيا الزراعية (الإصدار 1)*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
17. هاجر جبار. (2018). *تقييم القطاع الزراعي في الجزائر. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ، 7 (2)، الصفحات 63-65*.
18. وزارة-الفلاحة- والتنمية- الريفية- والصيد- البحري. (2018). *الإحصاءات الفلاحية*. تم الاسترداد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: <http://madrp.gov.dz/ar>
19. وزارة-الموارد- المائية- الجزائرية. (2016). *وزارة-الموارد- المائية- الجزائرية*. تم الاسترداد من وزارة-الموارد- المائية- الجزائرية: <http://www.mer.gov.dz>